الشرط الثاني وهو اختيار المص وعند غيره نوح كهند وفيه
وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان
الاولى ان يقول فنوح وهند منصرف ودمشق وابراهيم
ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان من يعلم احوال
الاسماء الماضية والفرق الخالية قلت قال صاحب القواعد
ان الدليل في العجمية النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابراهيم للزيادة ممتنع كل واحد
منهما اعلم اسماء جميع الانبياء عليهم السلام ممتنع عن الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونه عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل مهما يذكر فكان كنوح الجمع شرطه
اي شرط قيامه مقام التسببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن كفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضي لا التصريفي
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان يجمع جمع
السلامة نحو صواحبات ولذا اشترطت ليكون صيغة
لازمة مصونة عن التكسير والتصغير فيؤثر وقوله
منتهى الجموع من اضافة المصدر الى الفاعل قيل اشتراط
صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد
حيث يرد عليه نحو اكلب واجمال واجيب بان اكلب

واجمال

واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما عاثلا
فيه في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير
في الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعيه
فيدخل في قوة جمعيته فتدبر والمراد بالهاء الحرف الذي
يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو دومي ودوم ومجوسي ومجوس وتمرة وتمر
ونخلة ونخل فكان شاملا لهما فيخرج مدائني بدلالة قوله
بغير هاء لان التاء وياء النسبة من واد واحد وقيل هو مفرد
محض فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع
بجميع حروفه فيخرج مدائني وفي الاول والثالث نظر اذ ليس
مدائني جمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع
مدائن وهو لفظ اخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه
كمساجد اي هو مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح
مثال لما بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ليست للتفصيل
لعدم التعدد ولا الاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يعتبر الاستيناف
بعدم سبق الاجمال كما بعض الشروح فيكون للاستيناف
نحو فرازنة اي لفظه فرازنة وهو علم وتنوينها للمشاكلة
مسماه لا يقال لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم لان التاء
وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيرات الاوزان كما في
وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة
لعدم استعمال اشاعت وفرازن منصرف لفوات شرط

Copyright © King Saud University